ردمد ورقي: 2571- 9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 55-67

تحديات إصلاح النظام التجاري متعدد الأطراف

بن الأخضر محمد*
جامعة الجلفة/ الجزائر

بوخالفي مسعود
جامعة غرداية/ الجزائر

تاريخ إرسال المقال:2020/05/22 **تاريخ قبول المقال: 2020/06/21**

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استقراء أهم التحديّات التي تواجه إصلاح النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث أثبت النظام التجاري العالمي حاجته إلى الإصلاح بناء على الآثار التي خلّفتها التوترات التجارية بين أمريكا والصين .

عالجنا في هذه الورقة البحثية سبعة تحديات هي: الموازين التجارية، الثقة، الاستقرار المالي، تغير التكنولوجيا، الاختلالات الخارجية، سياسات مجموعة العشرين، الرخاء العالمي .

الكلمات المفتاحية: توترات تجارية، نظام تجاري متعدد الأطراف، موازين تجارية، استقرار مالي

abstract

This research paper aims to extrapolate the most important challenges facing the reform of the multilateral trading system, as the global trading system demonstrated its need for reform based on the effects of trade tensions between America and China.

In this paper, we addressed seven challenges: trade balances, confidence, financial stability, technology change, external imbalances, G20 policies, global prosperity.

Key words: trade tensions, multilateral trading system, trade balances, financial stability

المقدمة:

يعتبر تصاعُد التوترات التجارية وتفاقم الأوضاع المالية مصدرين أساسيين للخطر على آفاق الاقتصاد العالمي المتوقعة. فزيادة عدم اليقين المحيط بأوضاع التجارة أن يزيد من ضعف الاستثمار ويُربك سلاسل العرض

* المؤلف المرسل

العالمية. وسيكون حدوث تضييق أشد في الأوضاع المالية أمراً باهظ التكلفة بالنظر إلى ما تشهده البلدان من مستويات دين مرتفعة في القطاعين العام والخاص (غوبيناث، 2019).

وعلى الصعيد العالمي، يتزايد الشعور بعدم الثقة في الاتفاقيات والمؤسسات العالمية أكثر في عالم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر– حيث يشهدان تحولا نحو المفاوضات والمعاهدات الثنائية والحديث عن اتخاذ إجراءات أحادية.

بينما التعاون من أجل تحقيق المكاسب المشتركة هو السبيل المؤكد الوحيد لتجنب مخاطر التصاعد المدمر في التوترات التجارية، ولكن بنفس المنطق، نجد أن العولمة لن تحظى بالتأييد الواسع والمستمر إلا إذا كانت قائمة على أساس من الممارسات التجارية والاستثمارية المبنية على قواعد المنافسة العادلة.

وهذا يعني أن نكون على استعداد لتحديث القواعد والمؤسسات على نحو يتناسب مع تزايد تطور وتعقيدات الاقتصاد العالمي – ومع التغيير الذي تحدثه التكنولوجيا في المشهد الاقتصادي ينبغي لكل البلدان العمل على تحسين سياساتها، والعمل معا لمراعاة حالات فقدان الوظائف الناجمة عن العولمة والتكنولوجيا. (ليبتون، 2018)

مشكلة البحث

توصل بحث جديد صادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن معظم التغيرات في الموازين التجارية بين أي بلدين تنتج عن العوامل الاقتصادية الكلية وليس عن التعريفات الجمركية.

حيث أصبحت الموازين التجارية الثنائية أي الفرق في قيمة الصادرات والواردات بين بلدين موضع تركيز مؤخرا . فبعض صناع السياسات متخوفون من أن تكون الموازين التجارية الكبيرة والمتنامية نتاجا لإجراءات غير متوازنة تؤدي إلى تشويه التجارة الدولية. ولكن هل يصح التركيز على الموازين التجارية الثنائية؟ وبالتالي، فإن المحرك الحقيقي للتجارة هو العوامل الاقتصادية الكلية.

فقد توصل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أفريل 2019) إلى أن معظم التغيرات في الموازين التجارية الثنائية خلال العقدين الماضيين كانت نتيجة الأثر المجمع للعوامل الاقتصادية الكلية – التي تشمل سياسة المالية العامة، والدورات الائتمانية، وفي بعض الحالات سياسات سعر الصرف واتساع نطاق الدعم المقدم للقطاعات التجارية .وفي

المقابل كان أثر التغيرات في التعريفات الجمركية أقل من ذلك بكثير، غير أن ذلك لا يعني أن التعريفات الجمركية لا تؤثر سلبا على البلدان. (العالمي آ.، جويلية 2019، صفحة 103)

ففي ظل الاقتصاد العالمي الذي يستند على سلاسل القيمة العالمية حيث تشترك بلدان عديدة في عملية الإنتاج، فإن السياسات الحمائية يمكن أن تؤدي إلى تكاليف اقتصادية كبيرة وتداعيات متوالية ملحوظة على المدى الطويل، مما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

تأسيسا على ما سبق نطرح السؤال التالي:

ما هي التحديات التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف في ظل الحرب التجارية الأمريكية؟

هدف البحث: نحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال تحليل أهم التحديات التي تواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وأهم التحديات التي نرى أن تشكّل عقبة في سبيل تطوير النظام التجاري متعدد الأطراف:

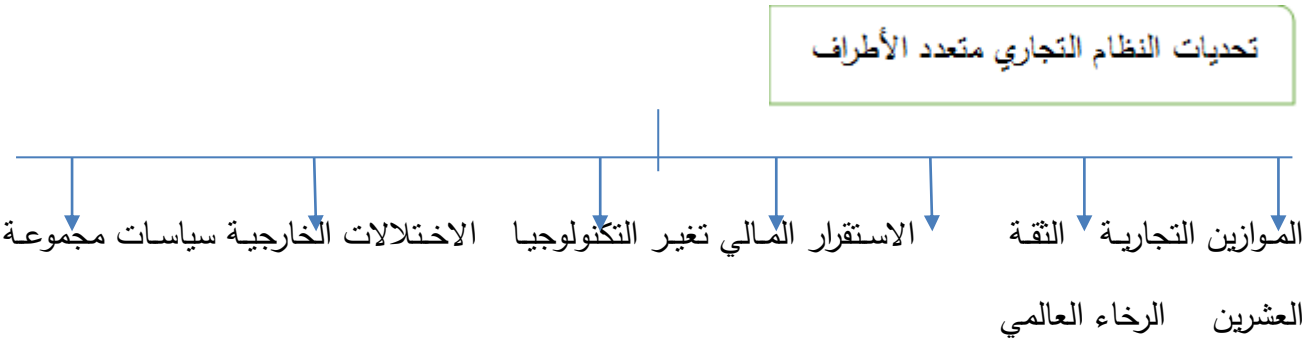

نشرح فيما يلي هذه التحديات بناء على العلاقة بين النظام التجاري المتعدد الأطراف وأهم التحديات التي نراها عقبة في سبيل تطوير هذا النظام:

1 – الموازين التجارية الثنائية

عالج الفصل الرابع من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي (أفريل 2019) مسألة التعريفات التجارية الثنائية والاختلالات التجارية. فإشكالية الاحتكاكات التجارية بين الولايات المتحدة والصين –كما وصفها التقرير– ركزت

ردمد ورقي: 9971 -2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 55-67

الاهتمام على مسألة ما إذا كان يمكن (أو ينبغي) معالجة الاختلالات التجارية الثنائية باستخدام إجراءات التجارة الثنائية.

لذلك بحث هذا الفصل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي خطأً هذا التصور وعدم استقرار الرابطة بين الاثنين. فمنذ منتصف التسعينات:" كانت موازين التجارة الثنائية تعكس في معظمها القوى الاقتصادية الكلية المجمعة المعروفة بأنها تحدد الموازين التجارية الكلية على المستوى القُطْري والتي لم يكن ارتباطها كبيرا بالتعريفات الثنائية. ومن المرجح أن استهداف الموازين التجارية الثنائية لن يؤدي سوى إلى تحول مسار التجارة، ومن ثم سيكون تأثيره طفيفا على الموازين القُطْرية. وتساعد النتائج المستخلصة في هذا الفصل على تفسير أسباب بلوغ العجز التجاري للولايات المتحدة أعلى مستوياته منذ عام 2008، برغم الإجراءات بشأن التعريفات الجمركية. ويثبت هذا الفصل أيضا أن التأثير السلبي للتعريفات على الناتج أصبح أشد في الوقت الراهن مقارنة بعام 1995 نتيجة لقيام سلاسل العرض العالمية بدور أكبر في التجارة العالمية". (العالمي آ.، جويلية 2019، صفحة 122). نلاحظ من التحليل السابق الآثار السلبية الناتجة عن معالجة الاختلالات التجارية الثنائية باستخدام إجراءات التجارة الثنائية التي أدت فقط إلى تحول مسار التجارة.

2- الثقة

يعتبر دعم النظام التجاري العالمي القائم على القواعد مطلبا مهما للتنمية. فصناع السياسات مدعوون لإقامة حوار بنّاء لحل التوترات التجارية والتصدي للمخاوف ذات الصلة بالحوكمة العالمية للتجارة. فمن شأن تآكل الثقة في النظام التجاري والاعتماد على قوة التفاوض أن يخلقا المزيد من أوجه عدم اليقين ويؤثران سلبا على آفاق النمو في البلدان النامية.

وهناك أهمية بالغة لاتخاذ البلدان الإجراءات اللازمة لتشجيع قيام نظام تجاري حديث ومفتوح وقائم على القواعد ويتسم بالعدالة وعدم التمييز، تشغل فيه منظمة التجارة العالمية موضع الصدارة، وتجني من خلاله كل البلدان عدالة المنافسة التجارية في السلع والخدمات، وزيادة فعالية عملية تسوية النزاعات القائمة. (الدولية، 2019).

فالثقة موضوع محوري، لأنها ضرورية لكفاءة عمل أي اقتصاد ونجاح إصلاحاته. وتوضح استطلاعات الرأي في عدة بلدان أن الثقة في المؤسسات والخبراء تشهد تراجعا طويل الأمد وبصورة تزداد عمقا. ويبدو أن الآثار العميقة للأزمة المالية العالمية، وتزايد عدم المساواة، والاستقطاب السياسي، وعدم وجود اهتمام صادق باحتياجات المواطنين، كلها عوامل ساهمت في التأثير على الثقة.

ويمكن أن يساهم التواصل بدور محوري في استعادة الثقة والحفاظ عليها. غير أن الثقة ليست شيئا تسهل إعادة بنائه بعد أن ينهار، وستفشل جهود استعادتها إذا تصور الناس أن التواصل مجرد محاولة أخرى للتلاعب أو المناورة. وبدلا من استعادة الثقة فقد تؤدي هذه الجهود إلى جعلها أكثر ضعفا. وحتى يتحقق لها النجاح، يجب أن يكون كلا من السياسات وعمليات التواصل جديرة بالثقة. (ستانكوفا، 2019)

3- الاستقرار المالي

المخاطر التي تواجه الاستقرار المالي العالمي، نتيجة للارتفاع الحاد في تقلبات أسواق الأسهم واستمرار مخاوف المستثمرين بشأن تصاعد التوترات التجارية والجغرافية-السياسية؛ تؤدي إلى صدمات مفاجئة – مثل تباطؤ الاقتصاد بحدة أكبر من المتوقع، أو حدوث تحول غير متوقع في السياسة النقدية، أو احتدام التوترات التجارية. فمواطن الضعف الكبيرة تنشئ مخاطر أكبر على الاستقرار المالي (آدريان، 2018).

وتعتبر نتائج المفاوضات التجارية والاتجاه الذي ستتخذه الأوضاع المالية عموما أهم مصادر الخطر على استقرار الاقتصاد العالمي. فإذا تمكنت البلدان من تسوية خلافاتها دون رفع الحواجز التجارية التشويهية ودون حدوث تحسن في مزاج السوق، فمن الممكن أن نشهد دعماً متبادلاً بين مستوى الثقة الأفضل والأوضاع المالية الأيسر بما يرفع النمو إلى مستوى أعلى من تنبؤات السيناريو الأساسي. غير أن ميزان المخاطر لا يزال مائلاً في اتجاه التطورات السلبية، كما ورد في عدد أكتوبر 2019 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وأهم الأولويات المشتركة على صعيد السياسات تتمثل في:" في ضرورة قيام البلدان بتسوية تعاونية وسريعة للخلافات التجارية وما تسببه من عدم يقين بشأن السياسات، بدلاً من زيادة الحواجز الضارة وزعزعة الاستقرار في اقتصاد عالمي متباطئ بالفعل. ومن الأمور الضرورية في كل الاقتصادات اتخاذ تدابير لزيادة نمو

الناتج الممكن وتعزيز طابعه الاحتوائي وتقوية هوامش الأمان في المالية العامة والقطاع المالي في بيئة تتسم بارتفاع أعباء الديون وزيادة ضيق الأوضاع المالية" (العالمي، جانفي 2019).

ولكن مع انخفاض الطاقة الاقتصادية المعطلة وتصاعد مخاطر التطورات السلبية، ينبغي لكثير من البلدان أن تعمل على إعادة بناء هوامش الأمان في ماليتها العامة بما يتيح للسياسة حيزا كافيا للتصرف في مواجهة الهبوط الاقتصادي القادم وتعزيز الصلابة المالية في مواجهة بيئة قد تتسم بتقلبات أعلى في الأسواق. (العالمي آ.، جويلية 2019)

وللحفاظ على التوسع العالمي، يجب استبعاد السياسات الحمائية والتوصل إلى حلول تعاونية تعمل على استمرار النمو في تجارة السلع والخدمات. وينبغي أن تهدف السياسات والإصلاحات إلى الحفاظ على النشاط الاقتصادي، ورفع النمو متوسط الأجل، وتعزيز طابعه الاحتوائي.

4- تغير التكنولوجيا

هناك تفسير يرجح قيام الاحتكاكات التجارية بسبب تغير التكنولوجيا أكثر مما يرجع إلى العوامل التجارية، حيث انتشر التشكك العام في قدرة صناع السياسات على توليد نمو مستدام واحتوائي، حتى في البلدان التي لا تبرز فيها ردة الفعل المعادية للتجارة. ويثير شعور الناخبين بخيبة الأمل خطر التطورات السياسية التي يمكن أن تهدد مجموعة من السياسات في المستقبل، وليس السياسة التجارية فقط.

وينبغي أن ترتفع الحكومات إلى مستوى التحديات التي تفرضها الحاجة إلى:" تعزيز النمو، ونشر منافعه على نطاق أوسع، والتوسع في إتاحة الفرصة الاقتصادية عن طريق الاستثمار في البشر، وزيادة شعور العمالة بالأمان في مواجهة التغيرات التكنولوجية الوشيكة التي يمكن أن تحدث تحولاً جذرياً في طبيعة العمل. ويؤدي الاحتراب التجاري إلى صرف الانتباه عن هذه البنود الأساسية على جدول الأعمال، بدلاً من الدفع للتقدم فيها". (أوبستفلد، 2018)

ويظهر التغير التكنولوجي ضمن التحديات التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال العملية التي ينتشر من خلالها النشاط الابتكاري والدراية التكنولوجية عبر الحدود الوطنية.

فعلى مدار التاريخ:" كانت تدفقات المعرفة عبر الحدود من رواد التكنولوجيا إلى البلدان الأفقر بمثابة دوافع قوية لتحقيق التقارب بين الدخول. والآن، يبشر ظهور الصين وكوريا كبلدان رائدة في بعض القطاعات بانتقال أصداء إيجابية إلى البلدان الأخرى، بما فيها البلدان عالية الدخل المستقرة منذ وقت طويل ..... كما أن التجارة والمنافسة الدوليين يشجعان نشر المعرفة العالمية ومن ثم يمثلان قناة مهمة تتيح لجميع البلدان الاستفادة من العولمة. ومن هذا المنظور، فإن السياسات التي تفرض قيودا على التجارة لدعم قطاعات معينة في الاقتصاد من منطلق التفضيل السياسي سينتهي بها الأمر إلى الإضرار بنمو الإنتاجية". (العالمي آ.، تقديم وملخص وافٍ لآفاق الاقتصاد العالمي، 2018)

والوجه الآخر لتأثير التغير التكنولوجي يظهر في عملية التكامل التي تسير جنبا إلى جنب مع التغير التكنولوجي، حيث يصبح من الصعب فصل آثار كل منهما على حدة كما بينته مديرة صندوق النقد الدولي في جدول أعمالها بشأن السياسات العالمية حيث قالت: " ... ، فإن التغيرات المدفوعة بالتكنولوجيا ستظل مستمرة، وتواصل التأثير على الوظائف وفي عالم شديد الترابط، من شأن التخلي عن الانفتاح من أجل الحمائية، وعن التعددية من أجل سياسات العمل المنفرد، أن يعكس مسار المكاسب المعروفة التي تحققت من التكامل، وأن يُلحِق الضرر بالمستهلكين والمنتجين المحليين، ويمكن أن يهدد الرخاء والاستقرار في العالم .والجميع سيخسر وفي خضم التوترات التجارية، أصبحنا معرضين لخطر أن تغيب عن أبصارنا آفاق المستقبل". (الدولي، أفريل 2017)

والرؤية الاستشرافية تجبرنا على النظر إلى مستقبل التجارة باعتباره مستقبل البيانات فالمناقشات التجارية ينبغي أن يتصدرها:" تحديث قواعد التجارة لمراعاة حقوق الملكية الفكرية واعتماد اتفاقيات مبتكرة بشأن التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية. ويمكن لصناع السياسات استخدام هذا الاجتماع الذي تعقده مجموعة العشرين لتَجاوُز التعريفات المدمرة للذات والقائمة على مبدأ العين بالعين، والقيام بدلاً من ذلك بوضع حلول متعددة الأطراف من شأنها تحسين النظام التجاري العالمي". (لاغارد، 2018).

كما تساهم التكنولوجيا الرقمية في زيادة تجارة الخدمات التي تمثل حاليا خُمس الصادرات العالمية. ووفقا لبعض التقديرات، فإن نصف التجارة العالمية في الخدمات تقوده بالفعل .ومع ذلك، فإن الحواجز التجارية في هذا

المجال لا تزال مرتفعة للغاية، حيث تعادل رسوم جمركية بين 30% و50.%. وبتخفيض هذه الحواجز وزيادة رقمنة التجارة من الممكن أن تصبح الخدمات المحرك الرئيسي للتجارة العالمية. (لاغارد، نحو خلق نظام تجاري عالمي أفضل، 2018).

5- الاختلالات الخارجية

يشير معنى الاختلالات الخارجية إلى المخاطر المتنوعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي؛ فقد توصلت مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية في اجتماعها بواشنطن في أفريل2019إلى النتيجة الآتية: ".... من المتوقع انخفاض النمو العالمي في العام الجاري مع توقع ارتفاعه مرة أخرى في عام 2020، نتيجة الديناميكية المستمرة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. غير أن هذا النمو المتوقع لن يكون متوازنا عبر مختلف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية".

وبشأن المتغيرات التي تثير قلق صناع السياسات ترى مجموعة الأربعة والعشرين أنه لا تزال هناك مخاطر كبيرة تمهد لتطورات سلبية نتيجة:" استمرار التوترات التجارية وتشديد الأوضاع المالية بدرجة حادة والتقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأولية، وذلك في وقت يزداد فيه ضيق حيز التصرف أمام السياسات لمواجهة فترات الهبوط الاقتصادي. وتشمل التحديات الجسيمة التي ينبغي مواجهتها ضعف نمو الإنتاجية، وتزايد عدم المساواة، وتغير المناخ، والهجرة، والتحولات الديمغرافية، وعدم اليقين بشأن السياسات. وندعو إلى تكثيف التعاون الدولي لتخفيف حدة المخاطر العالمية والمساعدة في التصدي لهذه التحديات" (الدولي، مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية، 2019).

وأهم التوصيات التي جاءت في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (جانفي 2019) هو ضرورة التعاون متعدد الأطراف، فبناءً على المخاطر العالمية التي أشرنا إليها سابقا، ينبغي أن يتعاون صناع السياسات لمعالجة مصادر القلق من النظام التجاري القائم على القواعد، وتخفيض تكاليف التجارة، وتسوية الخلافات دون زيادة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

وفي حالة عدم التمكن من تحقيق ذلك يمكن أن تزداد زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي المتباطئ. وبخلاف التجارة، يمكن أن يساعد توثيق التعاون في مجموعة من القضايا المتنوعة هي (العالمي آ.، مستجدات : توسع عالمي متراجِع، جانفي 2019) :

- توسيع نطاق المكاسب المحققة من التكامل الاقتصادي العالمي؛
- إصلاحات التنظيم المالي؛ ونظام الضرائب الدولية والحد من سبل التهرب الضريبي عبر الحدود؛ وتقليص الفساد؛ وتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية لتقليل حاجة البلدان إلى التأمين الذاتي في مواجهة الصدمات الخارجية؛
- تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها من أجل تقليل احتمالات وقوع آثار إنسانية واقتصادية مدمرة نتيجة للمستويات المتطرفة من ارتفاع درجات الحرارة وسقوط الأمطار والجفاف.

6- سياسات مجموعة العشرين

مجموعة العشرين هي منتدى تأسس سنة 1999 بسبب الأزمات المالية في التسعينات، يمثل هذا المنتدى ثلثي التجارة في العالم وأيضا يمثل أكثر من 90 بالمئة من الناتج العالمي الخام، تهدف مجموعة العشرين إلى الجمع الممنهج لدول صناعية ومتقدمة هامة بغية نقاش قضايا أساسية في الاقتصاد العالمي تمثل مجموعة العشرين ثلثي التجارة وعدد السكان في العالم وأكثر من 90% من الناتج العالمي الخام (وهو مجموع الناتج المحلي الخام لجميع بلدان العالم).

والغرض من تأسيسها؛ هو تعزيز الاستقرار المالي الدولي وإيجاد فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، والتي لم تتمكن اجتماعات وزراء المالية مع مجموعة السبعة من حلها.

فقراءة متأنية في نتائج اجتماع مجموعة العشرين لسنة 2019 يجعلنا أمام رؤية غير واضحة لمستقبل التجارة العالمي؛ نظرا لتجاهل كبار المسؤولين الماليين في مجموعة العشرين، تداعيات الحرب التجارية، بين الولايات المتحدة والصين، في مسودة بيان ختامي لهم، بعد يومين من الاجتماع، وذلك رغم الإقرار بتفاقم مخاطر التوترات التجارية.

ردمد ورقي: 9971 -2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 55-67

كما أشار البيان إلى أن كبار مسؤولي المالية بمجموعة العشرين اتفقوا على وضع قواعد مشتركة بحلول 2020 لسد الثغرات التي استغلتها شركات التكنولوجيا العملاقة مثل فيسبوك وغوغل لخفض مدفوعات ضرائب الشركات، وجرى حذف فقرة مقترحة عن "الاعتراف بالحاجة الملحة لحل التوترات التجارية" كانت مدرجة في مسودة سابقة جرت مناقشتها. (العيكلي، 2019)

إذن تبقى قدرة قمة "مجموعة العشرين" في حل مشاكل النظام الاقتصادي العالمي عموماً، مرتبطة بشدة بإصلاح منظمة التجارة العالمية، إلا أنها لم تصل حتى الآن إلى حلول جذرية لفك الصراعات التجارية الدولية.

7- الرخاء العالمي

في الوقت الذي ساعد فيه الابتكار المالي والتجارة العالمية المتنامية في معالجة عدم المساواة بين من يعيشون في البلدان المختلفة، نجد أنهما أيضاً من أسباب زيادة عدم المساواة داخل الكثير من الاقتصادات المتقدمة. ويبدو أن عامة الناس يحمّلون التجارة معظم المسؤولية عن هذه النتيجة، مما يجعلهم ينظرون بارتياب إلى زيادة التوسع فيها عن طريق مواصلة الاندماج الاقتصادي (أوبستفلد ف.، 2018) .

وهناك أسباب مفهومة جعلت الناس يشككون اليوم في مزايا التعاون الدولي هل تزال قائمة أم لا؟ فعدم المساواة الاقتصادية يزداد اتساعاً داخل البلدان، وخاصة الاقتصادات المتقدمة. وكثير من الأسر لم تلمس ثماراً تُذْكَر للنمو الاقتصادي، وكثير من المجتمعات المحلية عانت من فقدان الوظائف وفقدان صناعات كاملة. ولذلك أصبح الناخبون أكثر استعداداً للاستماع إلى الساسة حين يدَّعون أن الانخراط في العمل العالمي يحول دون معالجة المشكلات المحلية. (أوبستفلد م.، 2018)

لكن من الخطأ الانسحاب من التعاون الدولي، لأن من شأن ذلك إعادة خلق نفس الظروف التي أنشأت الأزمات السابقة. ولن تتحقق السياسات التعاونية دون دعم سياسي محلي (أوبستفلد م.، 2018). ومن ثم، فسوف تفقد البلدان هذه الفرصة إذا لم تنجح الحكومات في توضيح ما يحققه التعاون الدولي من مزايا ملموسة.

مع ذلك، فلن تتمكن الحكومات من مقاومة إغراء السياسات الداعية إلى تغليب المصلحة الذاتية ما لم يصبح التعاون جاذباً للتأييد الجماهيري واسع النطاق. ولن يحدث هذا إلا إذا اعتُبرَ التعاون الدولي عاملاً مخففاً

للمخاوف المشروعة والشائعة فيما يتعلق بتكاليف العولمة. وما لم يتم ذلك، فالأرجح أن الناخبين سيقعون ضحية القادة السياسيين الذين يترنمون بأنشودة الاكتفاء الذاتي.

ويعني هذا أن كل الحكومات يجب أن تتأكد من مساعدة سياساتها للمتضررين من تسريح العمالة، سواء بسبب التجارة أو التقدم التكنولوجي. ويعني أيضاً ضرورة تشجيع السياسات التي تحد من عدم المساواة، وتُوَسع نطاق الفرصة الاقتصادية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، وتزيد من شفافية الحكومة (وخاصة النظم الضريبية)، وتحد من الفساد.

خاتمة:

حاولنا في هذه الورقة البحثية مناقشة أهم التحديات التي رأينا أنها تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف وأهم النتائج التي توصلنا لها من خلال هذه المناقشة ما يلي:

- الآثار السلبية الناتجة عن معالجة الاختلالات التجارية الثنائية باستخدام إجراءات التجارة الثنائية أدت فقط إلى تحول مسار التجارة ولم تعالج إجراءات التجارة الثنائية مسألة الاختلالات التجارية الثنائية.
- الثقة موضوع محوري، لأنها ضرورية لكفاءة عمل أي اقتصاد ونجاح إصلاحاته. وتوضح استطلاعات الرأي في عدة بلدان أن الثقة في المؤسسات والخبراء تشهد تراجعا طويل الأمد وبصورة تزداد عمقا.
- انخفاض الطاقة الاقتصادية المعطلة وتصاعد مخاطر التطورات السلبية، يفرض على كثير من البلدان أن تعمل على إعادة بناء هوامش الأمان في ماليتها العامة بما يتيح للسياسة المالية حيزا كافيا للتصرف في مواجهة الهبوط الاقتصادي وتعزيز الصلابة المالية في مواجهة بيئة قد تتسم بتقلبات أعلى في الأسواق.
- يعتبر التغير التكنولوجي ضمن التحديات التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال العملية التي ينتشر من خلالها النشاط الابتكاري والدراية التكنولوجية عبر الحدود الوطنية.

- بناءً على المخاطر العالمية المتنوعة، ينبغي أن يتعاون صناع السياسات لمعالجة مصادر القلق من النظام التجاري القائم على القواعد، وتخفيض تكاليف التجارة، وتسوية الخلافات دون زيادة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.
- تبقى قدرة قمة "مجموعة العشرين" في حل مشاكل النظام الاقتصادي العالمي عموماً، مرتبطة بشدة بإصلاح منظمة التجارة العالمية، إلا أنها لم تصل حتى الآن إلى حلول جذرية لفك الصراعات التجارية الدولية.
- من الخطأ الانسحاب من التعاون الدولي، لأن من شأن ذلك إعادة خلق نفس الظروف التي أنشأت الأزمات السابقة. ولن تتحقق السياسات التعاونية دون دعم سياسي محلي

قائمة المراجع

- آفاق الاقتصاد العالمي. (2018). تقديم وملخص وافٍ لآفاق الاقتصاد العالمي. واشنطن: أفريل
- آفاق الاقتصاد العالمي. (جانفي 2019). مستجدات : توسع عالمي متراجِع. واشنطن: صندوق النقد الدولي .
- آفاق الاقتصاد العالمي. (جويلية 2019). مستجدات: توسع أقل توازناً، وتوترات تجارية متصاعدة. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- الدولية, م. ا ,2019) .أكتوبر 17 .(خوض تحديات النمو والاستقرار العالميين.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. (جانفي 2019). مستجدات : توسع عالمي متراجِع. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- توبياس آدريان. (18 أفريل, 2018). النظام المالي العالمي يواجه طريقاً لا يخلو من العثرات. www.imf.org.
- جيري رايس وأولغا ستانكوفا. (21 ماي, 2019). التواصل كأداة للسياسات. www.imf.org.
- دلال العيكلي. (2019). مجموعة العشرين والحرب التجارية. شبكة النبأ المعلوماتية .

- ديفيد ليبتون. (10 ماي, 2018). الثقة ومستقبل العمل متعدد الأطراف..www.imf.org .
- صندوق النقد الدولي. (12 أفريل , 2019). مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية. www.imf.org.
- صندوق النقد الدولي. (أفريل 2017). اقتصاد عالمي أكثر احتواء وصلابة. واشنطن: صندوق النقد الدولي .
- غوبيناث, غ .(2019, 1 20) .التوسع العالمي يتراجع في سياق من المخاطر المتنامية.www.imf.org .
- فيتور كاسبار، شون هيغن، موريس أوبستفلد. (6 سبتمبر , 2018). توجيه دفة العالم نحو تعاون أكثر، وليس أقل. www.imf.org.
- كريستين لاغارد. (18 جويلية , 2018). مد وجزر: سياسات مجموعة العشرين أمام تحديات وفرص. www.imf.org.
- كريستين لاغارد. (29 ماي, 2018). نحو خلق نظام تجاري عالمي أفضل. www.imf.org.
- موريس أوبستفلد. (17 أفريل, 2018). لاقتصاد العالمي: أخبار سارة مؤقتة وتوترات تجارية تلوح في الأفق. www.imf.org.